Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year: 2022 Vol.4 No.1 pp: 164-177

Business incubators as a mechanism to support emerging small industries -Case study of Algeria and Libya-

Samia Aziez[1] , Najem Mohammed Abu Khuwait[2] , Ahmed Ramadan Nouba[3]

[1] *Faculty of Humanities and Social Sciences of Biskra - Algeria aziezsocio@gmail.com*
[2] *Higher Institute of Science and Technology Awlad Ali – Libya najmaala9@gmail.com*
[3] *Higher Institute of Science and Technology- Souk Al-Khamis Bennoba9@gmail.com*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:26/06/2022
Accepted: 24/08/2022
Online:27/09/2022

Keywords:
small projects
emerging projects
business incubators
JEL Code: M10, M13

ABSTRACT

The study aimed to shed light on business incubators as a mechanism to support and support small projects emerging in Algeria and Libya, due to the great similarity between them, both in the economic, social and cultural environment. This study was divided into four main axes, and the study reached some results.

- *Despite the efforts made by Algeria and Libya to develop and develop small emerging projects, they are still below the level of ambition, and small projects still face many problems and difficulties.*
- *The experience of business incubators in Algeria and Libya is a recent experience and needs more support and assistance in order to play an effective role in developing small emerging projects.*

حاضنات الأعمال كآلية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة الناشئة

-دراسة حالة الجزائر وليبيا-

سامية عزيز[1]، ناجم محمد أبوخويط[2]، أحمد رمضان نوبة[3]

[1]كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة، الجزائر aziezsocio@gmail.com

[2]المعهد العالي للعلوم والتقنية أولاد علي، ليبيا، najmaala9@gmail.com

[3]المعهد العالي للعلوم والتقنية، سوق الخميس، ليبيا، Bennoba9@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2022/06/26
تاريخ القبول:2022/08/24
تاريخ النشر:2022/09/27

الكلمات المفتاحية
المشروعات الصغيرة
المشروعات الناشئة
حاضنات الأعمال
JEL Code:M10,M13

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حاضنات الأعمال كآلية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة الناشئة في الجزائر وليبيا وذلك نظرا للتشابه الكبير بينهما سواء في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال تصميم إطار نظري الهدف منه التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

- على الرغم من الجهود التي وضعتها الجزائر وليبيا لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة الناشئة إلا أنها لازالت دون مستوى الطموح وان المشروعات الصغيرة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.
- أن تجربة حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا هي تجربة حديثة العهد وتحتاج إلى المزيد من الدعم والمساندة لكي تلعب دورها الفعال في تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة.

*Corresponding Author: Samia Aziez

(cc) BY-NC

المقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة الناشئة في الوقت الحاضر بأهمية متزايدة في الاقتصاديات المعاصرة لما لها من دور كبير في زيادة النمو والتنمية ودعم الاقتصاد المحلي في أغلب دول العالم، واستجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح, ومزيدا من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم للبحث عن آلية لدعم المؤسسات الناشئة ومساندتها لمواجه صعوبات مرحلة الانطلاق، والقصد من هذا التوجه هو الإسهام الفاعل في خلق فرص عمل إضافية إلى جانب العمل على توليد الدخل لا صحاب المشاريع الناشئة والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المختلفة **(المصراتي، 2019)**.

حيت أدى ذلك إلى بروز آليات حديثة تعمل على دعم ومساندة هذه المؤسسات بغض النظر على طبيعتها، ومن أهم هذه الآليات التي اعتمدتها العديد من دول العالم حاضنات الأعمال كأحد الآليات التي تعمل على دعم المؤسسات الناشئة وزيادة إعدادها والمحافظة عليها ونموها. حيت تعد حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة كما تعد وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو وتطوير المؤسسات الناشئة وخصوصا المبدعة، فهي تساعدها في التغلب على مشكلات التأسيس والانطلاق، وخصوصا في ظل الأوضاع الحالية، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الأساسي لها على احتضان المؤسسات الصغيرة الناشئة والمبدعة نظرا لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبلها للأفكار الجديدة، ومن خلال ما تقدم سيحاول الباحثين في هذه الورقة التعرف على حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا وما مدى مساهمتها في دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة الناشئة ؟ من خلال المحاور الأساسية التالية:

- **المحور الأول:** مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر وليبيا.
- **المحور التأني:** الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة في الجزائر وليبيا.
- **المحور الثالث:** حاضنات الأعمال المفهوم والأهمية.
- **المحور الرابع:** واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا.

المحور الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر وليبيا:

1-التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والناشئة:

تزايد اهتمام دول العالم المختلفة خاصة في السنوات الأخيرة بالمشروعات الصغيرة الناشئة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني، كما أن تزايد اهتمام المنظمات المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية، ومؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي وغيرها، من المؤسسات بتأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة الناشئة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية. **(مجلة البحوث التجارية. 2008)**

إن إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الناشئة ليس سهل المنال، وذلك لأن تحديد هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى تبعا للتوجهات والإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها **(قابوسة، 2009)**.

فهناك دول تقدم تعارف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعارف قانونية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأخرى تقدم تعاريف إدارية كما هو الشأن في هولندا، كذلك تختلف المنظمات الدولية المعنية بهذه المؤسسات والدول المختلفة في تعريف هذه المؤسسات وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف.

ويشير الجدول التالي لبعض المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان النامية والمتقدمة.

الجدول رقم 01: يوضح المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في البلدان النامية والمتقدمة

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من 25	500 ألف روبية
مصر	35	100 ألف جنية
سنغافورة	أقل من 50	250 ألف دولار
اليابان	100	28 ألف دولار
أمريكا	250	أقل من 9 مليون دولار
بريطانيا	200	أقل من مليون دولار
الهند	100	أقل من 500 ألف روبية
السودان	30	أقل من 86 ألف دولار
ليبيا	25	2.5 مليون دينار
الجزائر	250	4 ملايين جزائري

المصدر: يوسف طه وآخرون (1987). **الصناعات الصغيرة في السودان**. الخرطوم: شركة رانيا للطباعة والنشر. ص22.

2-تعريف المشروعات الصغيرة الناشئة:

تتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة الناشئة وتختلف تبعا لتعدد واختلاف المعايير المعتمدة عليها في تحديد المشروعات الصغيرة، حيث توجد الكثير من التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة التي تتبناها الكثير من الدول والمؤسسات الدولية ولا يتسع المجال لذكرها وسوف نحاول استعراض بعضا من التعريفات في هذه الدول محاولة لتحديد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، فهناك اختلاف في الآراء في تحديد تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى لاختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية. ومن هذه التعريفات السائدة في بعض الدول ما يلي:

2-1-التعريف السائد في اليابان:

يستخدم مصطلح المشروعات الصناعية الصغيرة الناشئة، حيث يضم هذا القطاع المنشآت التي بدأت تدخل قدرا من المكينة في عملياتها، ولقد استخدم معيار عدد العمال لوضع حد فاصل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، حيث أن المنشآت التي يعمل بها 100 عامل فأقل تعتبر منشآت صغيرة، ولقد ظل هذا المعيار سائدا حتى الحرب العالمية الثانية ثم ارتفع هذا الحد الفاصل إلى 300 عامل مع إضافة معيار آخر هو رأس المال، حيث أن المنشآت الصغيرة الناشئة هي تلك المؤسسات التي يقل رأس المال بها عن 10 مليون ين (28000 دولار أمريكي).

وهناك نوعان من الصناعات الصغيرة في اليابان يمكن التمييز بينهما هما صناعة مستقلة وصناعة تعتمد على التعاقد من الباطن (وتشمل نظام الورش المبعثرة ونظام المصانع المتعاقدة). (**المجلة العلمية للبحوث التجارية. 2008**).

2-2-التعريف السائد في الهند:

تم وضع أول تعريف رسمي للصناعات الصغيرة عام 1955، حيث تعتبر المشروعات الصناعية صغيرة إذا كان يعمل بها 50 عاملا فأقل وبرأسمال لا تزيد على نصف مليون روبية ولقد تم تعديل هذا التعريف في عام 1959 ليشمل تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا بنظام الوردية، ثم تم تعديل هذا التعريف في عام 1960 بحيث استبعد معيار عدد العمال وبالتالي اقتصر على معيار الأصول الرأسمالية الثابتة، ولكن ارتفع الحد الفاصل بناء عليها للصناعات المرتبطة بالأخرى إلى مليون روبية وظل كما هو للصناعات الصغيرة الأخرى. **(معهد التخطيط القومي. 1981)**

غير أنه في يونيو 1966 تم تعديل الحد الأعلى لقيمة الأصول الرأسمالية (الآلات فقط) في المشروعات الصغيرة.

2-3-التعريف السائد في مصر:

كانت أولى المحاولات تلك التي وردت في تقرير لجنة التجارة والصناعة عام 1952 حيث عرفت المشروعات الصغيرة بأنها هي التي تقتصر على الورش الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من العمال أو هي التي يزاولها أصحابها ويشتغلون فيها عادة بمعاونة بعض الأفراد.

كما عرفتها مؤسسة التعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها عدد قليل من العمال ويكون رأسمالها صغير ونشاطها محدود.

ويعرف جهاز الصناعة الحرفية والتعاون الإنتاجي المؤسسات الصغيرة الحرفية بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها 09 عمال فأقل. كما تعرفها وزارة التخطيط بأنها المشروعات التي يعمل بها 50 عاملا فأقل مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم **(المرهاق، 2008)**.

2-4-التعريف السائد في ليبيا:

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 109/ لسنة 2006 والذي حدد المشروعات الصغيرة الناشئة بأنها هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 عاملا ولا يتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن 2.5 مليون دينار ليبي وعليه لا يوجد تعريف محدد ودقيق للمشروعات الناشئة ونظرا لهذه الأهمية فقد اهتمت دوائر الأعمال بالمشروعات الصغيرة، وقامت بتعريف المشروعات الصغيرة على أكثر من وجه وهناك بعض المعايير والأسس المتفق عليها والتي يمكن من خلالها تمييز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات

2-5-التعريف السائد في الجزائر:

تحقيقا للانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع اليورو متوسطي وتوقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يونيو 2000 أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمد عليه الاتحاد الأوروبي, حيث أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاء بموجب إقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو رقم 17-02 والمؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق 10 يناير 2017م الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية، والتي تنظم عمل هذه المؤسسات حيث جاء في المواد 5، 8، 9، 10 على التوالي الإطار القانوني لتعريفها ولأول مرة تعرف المؤسسة الخاصة إطار قانوني في الجزائر وقد تضمن مفهوما اقتصاديا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

وذلك بالتركيز على حجمها وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المعتمدة في مختلف الدول لتصنيف هذه المؤسسات غير موحد حيث تختلف باختلاف اقتصاديات كل دولة . **(لخضر وآخرون. 2019)**.

3-أهمية المشروعات الصغيرة الناشئة:

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة الناشئة في الآتي:

- مساهمتها في توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية بتكلفة استثمارية منخفضة، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة الناشئة نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وتشغل ما بين 50% إلى 60% من إجمالي قوة العمل وتوفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي.
- تساعد في حل مشكلة ندرة رأس المال في معظم الدول النامية فهي تخفض التكلفة اللازمة لخلق فرص العمل.
- المساهمة في دعم صادرات الدولة حيث تلعب دورا مهما من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة.
- مساهمتها في التنمية الإقليمية كونها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي ويرجع ذلك إلى تمتع هذه المؤسسات بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها **(زياري، 2007)**.

تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى الفعاليات الاقتصادية الهامة والداعمة لخلق فرص العمل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية، وذلك لدورها المحوري في تحسين نوعية الإنتاج وزيادة الدخل وتنمية الابتكار ودعم المبادرين، وقد بادرت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة وذلك لقدرتها على حل جملة من المشاكل التنموية وفي مقدمتها التوظيف وتوفير السلع الضرورية وبالنظر إلى دورها في بلادنا فأنها لازالت دون مستوى الطموح ولازالت لا تحقق الإسهامات المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية.

إن المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخامات المحلية ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد من خلال عمليات سد الحاجات والعزوف عن استيراد السلع المثيلة والإسهام الفعال في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية **(المرهاق، 2008)**.

المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الجزائر وليبيا:

على الرغم من أن هذه المشروعات تتميز بخصائص جيدة إلا أنها تتعرض لبعض المشاكل والصعوبات التي تحد من مساهمتها في عملية التنمية ويمكن إجمال هذه الصعوبات في الآتي:

1-سوء الإدارة ونقص الخبرة:

نقص الخبرة في تنظيم المشروعات الصغيرة وإدارتها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى فشلها وقد يكون مالك المشروع هو المدير وقد لا يمتلك الخبرة الكافية لإدارته وتشغيله بشكل اقتصادي يحقق أقصى معدلات الربح بأقل تكلفة وعليه يجب إيجاد سياسات تدريبية لتطوير القدرات والكفاءات الإدارية التي تتولى الإشراف على هذه المشروعات وإدارتها.

2-محدودية مصادر التمويل:

إن المشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى رأس المال لمرحلة التأسيس فقط ولكنها تحتاج إليه في أثناء مرحلة التشغيل والنمو وبالتالي فإن قلة الموارد المالية تؤدي إلى فشل المشروع ونظرا لأن طبيعة المشروعات الصغيرة هي سرعة النمو

والتوسع فهي تسعى للحصول على التمويل من خلال صاحب المشروع الصغير والذي يعتمد على مدخراته الخاصة أو مدخرات العائلة أو من الأرباح التي يحققها حيث أن معظم هذه الأرباح يعاد استثمارها داخليا، وقد تلجأ بعض المشروعات للتمويل الخارجي من المؤسسات المالية مثل البنوك وغيرها، ولكن التمويل من الخارج لا يمكن الحصول عليه بسهولة بسبب المخاطر التي تواجهها هذه المشروعات لأنها تتأثر كثيرا بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية حيث أنها ليست لها مقومات للصمود في وجه التغيرات.

وبشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر من الصعوبات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أنها في الأخيرة أكثر حده أو أشد تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال **(عبد الخالق، 2003)**.

3-عدم إتباع الأسلوب الحديث في مجال التسويق:

إن غياب تخطيط التسويق وأبحاث التسويق وعدم الاستفادة من الكفاءات والمهارات المدربة تبرز المشكلات المرتبطة بالتسويق مثل صغر حجم السوق المحلية والتشابه بين منتجات المشروعات الصغيرة والكبيرة أن التطور الكبير الذي تشهده الأسواق الناتجة عن السلطة التي يفرضها المستهلك على السوق لكونه هو الذي يحدد ما يشاء لأن رغبات المستهلك هي من تحدد طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات، هذا الأمر جعل الأساليب التسويقية التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق وتتعرض هذه المشروعات لمنافسة من قبل المشروعات الكبيرة كل هذا جعل من الشأن التسويقي إحدى المشكلات التي يجب على إدارة المشروعات الصغيرة أو المعنيين برعايتها وضع حلول لتجاوزها **(عبدة، 2005)**.

4-عدم إتباع أساليب التخطيط الجيدة:

تقوم بعض المشروعات في بعض الأحيان بالتوسع غير المدروس أو غير المخطط له في العمليات الإنتاجية ولا تهتم بأساليب البحث العلمي وتدريب الأيدي العاملة مما يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاج فيها.

5-صعوبة توفير الآلات والمعدات الأولية:

إن من الصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة الناشئة هي كيفية توفير المعدات الأولية والحصول عليها ففي بعض الأحيان يتم استيراد هذه الآلات والمعدات من الخارج وهذا يشكل صعوبة تواجه صاحب المشروع.

6-ندرة المعلومات وصعوبة الحصول عليها:

إن من أخطر المشاكل التي يتعرض لها المشروع الناشئ هو عدم قدرته على الحصول على المعلومات الجيدة في الوقت المناسب وذلك لاتخاذ القرار الإداري الجيد في إحدى مجالاته سواء كانت التمويلية أو الإنتاجية أو التسويقية.

7-صعوبة اختيار موقع المشروع:

إن الحصول على موقع مناسب للمشروع يعتبر من أهم المشاكل بالنسبة للمشروعات الصغيرة الناشئة، حيث يفضل أن يكون موقع المشروع في مركز المدينة ليكون قريبا من البنوك والأسواق والمستهلكين وتوافر وسائل النقل والاتصالات ولكن الحصول على هذا الموقع قد يحتاج إلى دفع مبالغ كبيرة جدا قد تتجاوز في بعض الأحيان رأس مال المشروع نفسه ومع هذا تضطر المشروعات الناشئة لدفع هذه المبالغ حتى تتمكن من الحصول على الموقع، حيث تقوم بهذا العمل

بهدف الاستقرار وتثبيت مشاركتها في السوق وخلق علاقات ثابتة مع زملاء جيدين إلا أنها سرعان ما تضطر لتغيير هذا الموقع بسبب النمو ولحاجة المشروع للتوسع السريع.

8-مشكلات العمالة:

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمشروعات الناشئة الصغيرة أن تتجاوزها بسهولة رغم اعتماد الغالبية على أصحاب المشروعات أنفسهم، لذا فإن نقص العمالة المدربة من القوى العاملة يعتبر من أهم الصعوبات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة **(عبدة، 2005)**.

وهناك صعوبات ومعوقات أخرى يمكن الإشارة إليها باختصار تتمثل في الآتي:

- ارتفاع أسعار بعض الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية مثل الكهرباء، النقل وغيرها.
- ضعف المدخرات الفردية لدى صغار المستثمرين مما يحول دون قيامهم باستثمارات في مجال الصناعات الصغيرة وتفضيلهم ممارسة الأعمال الحرة التي تدر ربحا سريعا دون تحمل أية مخاطر.
- مشاكل البيروقراطية وهي من أهم المشاكل التي تقابل أصحاب المشروعات الناشئة عند اتصالهم بالجهات الحكومية والأجهزة المعنية بالمشروعات الصغيرة.
- عدم ترابط معظم الصناعات الصغيرة مع القطاعات الصناعية الكبيرة.
- عدم الانتشار الإقليمي الكامل للصناعات الصغيرة وتركز معظمها في المدن الكبيرة.
- الديون المعدومة وهي نتيجة البيع بالأجل إلا أن مردود مثل هذه السياسة يكون مكلفا ويعرض المشروع للخطر والخسارة لعدم قدرة المشروع على تحصيل ديونه.
- عدم متابعة التطورات البيئية المتلاحقة.
- المنافسة حيث لا تملك المشروعات الصغيرة الناشئة الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة التحدي والمنافسة مما يؤدي إلى إهمال المنافسين وعدم متابعة نشاطهم **(المنصوري، 2000)**.
- التأثر بحالة الاقتصاد المحلي فمثلا في حالة الركود تتأثرا سلبا وقد لا تستطيع أن تتحمل أكثر من أشهر كحد أقصى وفي نفس الوقت تكون أقل قدرة من غيرها على الاستفادة من الفرص التي تولدها حالة الازدهار.
- الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة في الحصول على التراخيص وكذلك خضوع هذه المشروعات لرسوم التسجيل ورسوم الضرائب والجمارك على ما تورده من الخارج.

وبالتالي يمكن مواجه الصعوبات والمشاكل السابقة بتوفير وسائل الدعم والرعاية والمساعدات لهذه المشروعات سواء كان ذلك في مجال التمويل أو التسويق والعمالة والخدمات والإدارة كذلك العمل على توفير الظروف المناسبة والبيئة الملائمة لتطوير ونمو هذه المشروعات حتى تتمكن من أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية.

المحور الثالث: حاضنات الأعمال المفهوم والأهمية:

1-مفهوم حاضنات الأعمال:

الحاضنات عبارة عن آلية ترى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية حتى يكون مؤهلا في المستقبل لذا تعتبر الحاضنات أداة تنمية اقتصادية، مصممة لتسارع في نمو ونجاح المشاريع من خلال توفر الموقع ومصفوفة من الموارد والخدمات المساندة **(مادي، 2009)**.

1-1-تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف الحاضنات على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنه من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق **(من سنة إلى ثلاثة سنوات)**، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.

وتعرف أيضا بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل **(دلي، 2018)**.

كما عرفها الاسكوا: بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبراؤها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق **(الجعفري، 2005، صفحة 04)**.

في حين عرفت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال **(NBIA)** بأنها أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الأعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الأعمال والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج الحاضنة قادرة ماليا على النمو والاستمرار.

وتعرف أيضا بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع وتقدم لهم الدعم المالي والفني والإداري **(هيكل، 2003، صفحة 189)**.

2-أهمية حاضنات الأعمال:

تكمن أهمية الحاضنات في أنها من المؤسسات التي أثبتت جدارتها في الإسهام بتحويل نتائج البحوث والمبادرات إلى منتجات قابلة للتسويق، بحيث تؤدي إلى منتجات قابلة للتسويق، بحيث تؤدي إلى دعم وتنمية مشروعات صغيرة غير قادرة بمفردها على مواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية والفنية والتقنية التي تطلبها هذه المشروعات ولتمكنها من النجاح والنمو حتى تكون لها قيمة اقتصادية وقدرة تنافسية بالاعتماد على الذات، أن فكرة مد يد العون والمساعدة لتخطي الظروف الصعبة والتحديات القاسية، فكرة يؤيدها الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو للتعاون على البر والتقوى وفعل الخير وينهى عن المنكر وحتى في ثقافات الشعوب عموما والثقافة العربية على وجه الخصوص مرجعيات لها قيمتها في احتضان المحتاج حتى يقوى بنفسه على إشباع حاجاته **(السنوسي، 2003، صفحة 13)**.

وتزداد أهمية حاضنات الأعمال في هذا العصر الذي يعرف بعصر العولمة والمعلوماتية والذي يدفع بإلحاح نحو زيادة القدرة التنافسية ودعم المشروعات الصغيرة التي لا تستطيع بمفردها على ذلك خاصة في ظل جملة من التحديات والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- تحديات ترجع إلى متطلبات التأسيس.
- تحديات تتصل بالتمويل.
- تحديات تكنولوجية.
- تحديات تتعلق بالمعلوماتية.

3-أهداف حاضنات الأعمال:

إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو احتضان المشروعات الصغيرة والمتميزة وتقديم المكان المجهز بكافة المرافق والخدمات مقابل أجور رمزية، ويمكن القول بأن حاضنات الأعمال تحقق في نفس الوقت أهدافا للمشروعات وأهدافا أخرى للمجتمع **(هيكل، 2003)**.

فبالنسبة لمشروعات الأعمال الناشئة نجد أن الحاضنات تعمل على تحقيق الآتي:

- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضعف التكاليف.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

أما بالنسبة للمجتمع الذي تعمل في ظله الحاضنة يمكن القول بأنها سوف تهدف إلى تدعيم هذا المجتمع من خلال:

- زيادة عدد المشروعات مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني.
- زيادة فرص العمل وتشجيع الصناعات المحلية.
- زيادة معدلات الدخل في المجتمع.
- تدعيم وتشجيع المشروعات التي يحتاج إليها السوق المحلي **(السنوسي، 2003)**.

4-أنواع حاضنات الأعمال:

تتنوع الحاضنات بحسب مجالاتها وطبيعة تكوينها ويمكن أن نجد وفقا لهذه المعطيات أنواعا متمايزة للحاضنات دون تجاهل للقواسم المشتركة بين كافة الحاضنات وعلى الأخص الأهداف العامة للحاضنات وآليات الإدارة وبالتالي نجد أن الحاضنات تأخذ عدة أشكال وأنواع وفقا لهذه المعايير.

- من حيث المكان: قسمت الحاضنات إلى مجموعتين تبعا لنوع الحاضنة حيث أن هناك حاضنة تقدم المكان وهناك حاضنة مفتوحة بلا جدران.
- من حيث التخصص: حسب نوع الأعمال هناك حاضنة عمال عامة وأخرى تكنولوجية متخصصة وهناك حاضنة إعداد الكوادر البشرية.
- من حيث الربح: هناك حاضنات تهدف إلى تحقيق الربح وأخرى غير ربحية مثل الحاضنات التي تعود ملكيتها للدولة فهي لا تسعى لتحقيق أرباح وإنما الهدف منها هو تقديم الخدمات والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية المبدعة **(المزيدي، 2000، صفحة 29)**.
- من حيث الطبيعة: تنقسم الحاضنات وفقا لطبيعتها إلى حاضنات عامة وأخرى أكاديمية، حيث يقصد بالنوع الأول الحاضنات التي يتم إنشائها بواسطة الجهات الحكومية أو أجهزة الإدارة المحلية أو جمعيات رجال الأعمال أو الغرف التجارية وتتمتع هذه الحاضنات بدرجة مرتفعة من الدعم الرسمي حيث ترتبط أهدافها بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. أم الحاضنات الأكاديمية فهي حاضنات غير ربحية وهي حاضنات تابعة للجامعات ومراكز البحوث وتهدف إلى ربط الجامعة بما تقدمه من دراسات وابتكارات وبحوث بالمجتمع.

5-عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال:

يتطلب إنشاء حاضنات الأعمال تضافر العديد من الجهود بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف التي يمكن أن تحققها الحاضنة وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة حاضنات الأعمال منها:

- تحديد الهدف الذي تسعى الحاضنة إلى تحقيقه.
- تحديد نوعية المشروعات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة.

المحور الرابع: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا:

1-حاضنات الأعمال في الجزائر:

عرفت حاضنات الأعمال في الجزائر تحت مسمي مشاتل المؤسسات في القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة حيث ذكرها في نص المادة (20). تنشا هياكل تابعة للوكالة تتكون من:

- مراكز دعم واستشارة (مراكز التسهيل سابقا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنماؤها وديمومتها ومرافقتها.
- مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

وعليه تجسدت حاضنات الأعمال في الجزائر في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل ودعم هذه المؤسسات.

2-ماهية مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة في الجزائر:

2-1-مشاتل المؤسسات:

تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وعرفت بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتخذ مشاتل المؤسسات أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سعت إلى إنشاء إحدى عشرة حاضنة في كل من الولايات التالية: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر العاصمة.

بالإضافة إلى أربع ورشات في كل من الجزائر العاصمة: سطيف، قسنطينة، ووهران **(زميت، 2015)**.

2-2-مراكز الدعم والاستشارة:

تقرر إنشاء مراكز الدعم والاستشارة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز الدعم والاستشارة وهي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنماؤها وديمومتها ومرافقتها، وتجدر الإشارة فيما يخص مراكز الدعم والاستشارة بأنه قد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية أربعة عشر مركزا للدعم والاستشارة كمرحلة أولى على مستوى أربعة عشر ولاية (الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية).

وتم إنشاء واحد وعشرون مركزا في مرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز خمسة وثلاثين مركزا.

2-3-أهداف مشاتل المؤسسات:

أ. تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

ب. ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

ج. تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

2-4-مهام مشاتل المؤسسات:

أ. استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة التأسيس لمدة معينة.

ب. تسيير وإيجار المحلات، حيث تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.

ج. تقديم إرشادات خاصة حيث تتولي المشتلة مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها.

3-واقع حاضنات الأعمال في ليبيا:

تعتبر التجربة الليبية في مجال حاضنات الأعمال من التجارب الحديثة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى سواء العربية أو الأجنبية، وجاءت فكرة حاضنات الأعمال في ليبيا نتيجة استراتيجية جديدة اعتمدتها الدولة الليبية لتحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية، حيث أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة، ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونها الحل المنطقي والفعال والذي يمكن الاعتماد عليه لتشغيل الإعداد المتزايدة من الشباب والذي يتطلب توفير فرص العمل لهم **(أبوخويط، 2010)**.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة في ليبيا غير أن معظمها يفتقر للقدرة على الابتكار والتجديد والصمود في وجه العثرات حيث اعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات واحتياجات السوق الحقيقية وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل، وتشير بعض الدراسات المتخصصة في المشروعات الصغيرة الناشئة بأن معظم منتجات هذه المشروعات تتشابه وترتكز على منتجات استهلاكية مثل الأثاث والمنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي **(مجلة القوى العاملة، 2005)**.

وقبل الشروع في تناول حاضنات الأعمال في ليبيا سوف نستعرض بعض الخطوات التي سبقت تطبيق فكرة حاضنات الأعمال والتي كانت نوعا من أنواع دعم المشروعات الصغيرة الناشئة وكانت كالآتي:

1. تبني برنامج الأسرة المنتجة والتشاركيات الجماعية الإنتاجية والخدمية وذلك تنفيذا للخطط الحكومة.
2. وضع خطط مساندة من قبل بعض القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة بتقديم الدعم للمشروعات الناشئة.
3. استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة هذا النوع من المشروعات.
4. في سنة 2001 فخصص بالميزانية العامة مبلغ 400 مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه (22646) مواطنا حيث بلغ عدد الأنشطة التي منحت لها قروض عدد (6329) نشاطا إنتاجيا وعدد (1419) نشاطا خدميا، كما خصص بميزانية التنمية لسنة 2002 مبلغ (195) مليون دينار ليبي للمصارف المتخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة الناشئة.

وعلى الرغم من كل الجهود السابقة والتي بذلت في السابق والأموال الطائلة التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة هذه المشروعات فإنها واجهت العديد من المشاكل والصعوبات.

5. تم استحداث قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل والذي حمل على عاتقه حل مشكلة البطالة بالدرجة الأولى وتنظيم الجهاز الإداري للدولة **(مادي، 2009)**.

بناء على الورقة التي قدمت للجنة الشعبية العامة بعنوان (رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية) والتي اعتمدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة بموجب قرارها رقم (237) لسنة 2007 فباعتبارها برنامجا وطنيا لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة البطالة صدر قرار بشأن مباشرة العمل في مشروع حاضنات الأعمال التي ترعى المشروعات الصغيرة الناشئة وتوفر لها الحماية الكافية التي تحقق مستهدفاتها **(معتوق، 2005)**.

فقد شرع البرنامج في تنفيذ فكرة حاضنات الأعمال في ليبيا، حيث تم التعاقد مع دار الخبرة الأردنية في بداية 2009 لإنشاء وتسيير هذه الحاضنات وذلك نظرا لخبرة هذه المؤسسة في هذا المجال حيث تم افتتاح حاضنة أعمال طرابلس بتاريخ 2009/03/07 من قبل أمين اللجنة الشعبية العامة. البغدادي وتحديدا في مجلة عرادة طرابلس وافتتاح حاضنة أعمال بنغازي بتاريخ 2009/04/07 من قبل مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وبتاريخ 2009/04/19 تم افتتاح حاضنة أعمال سبها من قبل مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وبتاريخ 2009/10/14 تم افتتاح حاضنة تقنية بمدينة طرابلس.

4-مكونات الحاضنة:

أماكن مجهزة بالمعدات الضرورية مثل آلات التصوير وأجهزة الحواسيب المتصلة بشبكة المعلومات الدولية والبريد المصور ومكاتب وقاعات للاجتماعات.

5-أهداف الحاضنات في ليبيا:

تهدف حاضنات الأعمال في ليبيا إلى تعزيز روح المبادرة لدى الشباب ونشر ثقافة الاعتماد على الذات ومساعدته على تأسيس مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة بما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

6-الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في ليبيا:

تقدم حاضنات الأعمال في ليبيا خدمات متنوعة للمستثمرين في المشاريع الريادية الناشئة سواء كانت جديدة أو قائمة وتقديم ما يلزم من استشارات إدارية وتقنية ومالية لضمان نجاح المشروع وتشمل ما يلي:

1. تطوير الأفكار المبتكرة.
2. إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وخطة العمل.
3. الربط بين الرياديين والمؤسسات التمويلية.
4. احتضان المشروعات الواعدة.
5. النصائح والإرشادات.
6. الربط مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
7. توسعة المشاريع القائمة.
8. خدمات ما بعد التأسيس.
9. التدريب.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول بأن حاضنات الأعمال تعتبر من أهم الآليات التي اعتمدتها معظم دول العالم وذلك للمساهمة من خلالها في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة في كل دول العالم وبالخصوص في الدول النامية والتي منها الجزائر وليبيا ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة نتائج منها ما يلي:

1. على الرغم من الجهود التي وضعتها الجزائر وليبيا لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة الناشئة إلا أنها لازالت دون مستوى الطموح وأن المشروعات الصغيرة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.
2. إن تجربة حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا هي تجربة حديثة العهد وتحتاج إلى المزيد من الدعم والمساندة لكي تلعب دورها الفعال في تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة.
3. تساهم مشاتل الأعمال في الجزائر وحاضنات الأعمال في ليبيا مساهمة ضعيفة في تقديم الخدمات لمنتسبيها من استقبال وتوجيه وإرشاد.

- التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يمكننا أن نطرح التوصيات التالية:

1. توعية الشباب بأهمية قطاع المشروعات الصغيرة.
2. التوسع الأفقي في إقامة حاضنات الأعمال على أن تشمل كافة المدن والقرى والأرياف على أن توفر لها كافة الإمكانيات وخاصة البنية التحتية اللازمة لاستمرار نشاطها.
3. نشر الوعي بين المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات.
4. ضرورة متابعة المؤسسات المحتضنة بعد الخروج من الحاضنة ومحاولة مساعدتها للنهوض بأعماله وحل كافة الصعوبات التي قد تواجهها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الخير زميت. (2015). **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. واقع التجربة الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.
2. بلقاسم زياري. (2007). **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
3. جمعة عثمان مادي. (2009). **دور حاضنات الأعمال في نجاح ودعم وتشجيع الإبداع لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة**. مؤتمر تهيئيه بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة. طرابلس، ليبيا: معهد التخطيط.
4. رمضان السنوسي. (2003). **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**. بنغازي، ليبيا: المركز العربي لتنمية الموارد.
5. رمضان المرهاق. (2008). **دراسة لتجارب بعض الدول في مجال دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة**. ورشة عمل حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. الجفرة، ليبيا: هون.
6. سالمة المصراتي. (2019). **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال والدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي . ليبيا: جامعة مصراته.
7. شذى دلي. (2018). **دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجارب مختارة وإمكانيات تطبيقها في العراق**. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية .

8. عبد الرحمان الجعفري. (2005). **حاضنات الأعمال ومستقبل الأعمال الصغيرة**. مجلة البحوث التجارية. العدد الثاني. المجلد السابع والعشرون. مصر: جامعة الزقازيق.
9. عبد الله الهاجري. (2015). **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت**. بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تعزيز الحاضنات الصناعية والتكنولوجية. تونس.
10. علي قابوسة. (2009). **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيلها في الجزائر**. مؤتمر تهيئيه الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. طرابلس، ليبيا: معهد التخطيط.
11. فتحي السيد عبدة. (2005). **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
12. كامل المنصوري. (2000). **إدارة المشروعات الصغيرة**. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر.
13. مجلة القوى العاملة. (2005). العدد الثاني.
14. محمد صلاح المزيدي. (2000). **دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المشاريع الإبداعية**. مؤتمر المشروعات الصغيرة. كلية التجارة. القاهرة، مصر: جامعة المنصورة.
15. محمد هيكل. (2003). **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**. القاهرة، مصر: مكتبة النيل.
16. معتوق محمد معتوق. (2005). **ورقة بشأن المشروعات الصغرى**. مجلة القوى العاملة. العدد الرابع. طرابلس.
17. ناجم أبوخويط. (2010). **دور حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المشروعات الصغرى**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ليبيا: جامعة طرابلس.
18. هشام عبد الخالق. (2003). **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. مصر: جامعة عين شمس.